

# حل البرلمان يخلط أوراق «تجار» الحصانة في الجزائر

## تحقيقات قضائية تنتظر العديد من النواب بعد نهاية الرفاهية البرلمانية



مع إعلان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون حل الغرفة الأولى للبرلمان وتنظيم انتخابات نيابية مبكرة، يجد العديد من النواب أنفسهم في موقف صعب لتجديدهم من الحصانة النيابية التي كانت تحميهم من الإفلات من العقاب، حيث من المتوقع أن يفتح القرار أبواب المحاسبة على مصراعها، ويضع العديد من النواب على ذمة التحقيقات القضائية، على خلفية شبهاة فساد تطل مسيرتهم المهنية والشخصية.

صابر بلدي

تم حل الغرفة البرلمانية، وتجدره من الحصانة النيابية التي كانت تكفل لهم الإفلات من المساءلة والعقاب، رغم الشبهاة التي تطل مسارهم الشخصي والوظيفي، والتي عطلت في بعض الأحيان عمل السلط القضائية. وإذا كان البعض منهم قد جرد في ظروف غامضة من الحصانة المذكورة، وزج بهم في السجن بتهم مختلفة تتمحور في الغالب حول الفساد المالي والسياسي، فإن قرار حل البرلمان سيفتح الأبواب على مصراعها، أمام تفعيل الملف من جديد.

وأمام تمسك البرلمانيين في وقت سابق ببعض زملاتهم، كما هو الشأن بالنسبة للنائب إسماعيل بن حمادي، من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، لما صوت بالأغلبية ضد طلب رفع الحصانة النيابية عليه، المقدم من قبل وزارة العدل، فإن النهاية المفاجئة للغرفة بقرار من رئيس الدولة، سيعد فرز الأوراق من جديد بعدما زالت كل العوائق. ولم يستبعد مصدر مطلع، في إفادة لـ «العرب»، بأن «تفتح قريبا ملفات العشرات من النواب السابقين، على خلفية شبهاة تحوم حول مسيرتهم الشخصية والمهنية وضلوعهم في ملفات فساد مالي وسياسي، لاسيما بعدما زالت العوائق التي كانت تحول دون ذلك».

ولفت إلى أن «تواجد عدد من قادة الأحزاب السياسية الموالية للسلطة السابقة في السجن، هو إدانة مباشرة للطبقة السياسية الفاعلة في تلك المرحلة، وأن شهادة واحد من أبرز نواب حزب جبهة التحرير الوطني (بهاء الدين طليبة)، حول بيع وشراء المقاعد في لوائح الترشيح ووصول المقاعد إلى سقف ربع مليون دولار، لم يكن حالة معزولة وإنما هو ظاهرة خيمت على المؤسسات المنتخبة آنذاك، وأبدى عدد من نواب الغرفة البرلمانية الأولى بالجزائر تفاعلا إيجابيا مع قرار تبون،

غادر نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري) مبنى البرلمان بوسط العاصمة، بعد قرار الرئيس عبدالمجيد تبون بحل الهيئة التشريعية تحسبا لانتخابات مبكرة قبل نهاية السداسي الجاري، لتنتهي بذلك ويشكل مفاجئ الزايب والحصانة التي اشتراها البعض بأنصاف ضخمة خدمة لمصالحهم ولوبياتهم. وأطلق الرئيس تبون مساء الخميس، عشية الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة الشعبية، مبادرة تهديئة بإصداره عفوا رئاسيا عن العشرات من معتقلي الحراك الشعبي، كما حاول حل الأزمة السياسية بقراره حل البرلمان وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة وإجراء تعديل حكومي وشيك.

وقال تبون في خطاب إلى الأمة بتّ مباشرة على الهواء «لقد قرّرت أن نحل مجلس الشعب الوطني الحالي وأن نذهب إلى انتخابات ستكون خالية من المال، سواء الفاسد أو غير الفاسد، وتفتح أبوابها للشباب».

ملفات العشرات من النواب السابقين ستفتح قريبا، على خلفية شبهاة تحوم حول مسيرتهم المهنية وضلوعهم في الفساد

وبموجب الدستور يجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو الدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة، على أن تجرى في أجل أقصاه ثلاثة أشهر يمكن تمديده ثلاثة أشهر أخرى عند الاقتضاء. وسيجد العديد من النواب أنفسهم أمام تحقيقات أمنية وقضائية، بعدما

## الديببة يؤكد على استعادة القرار الليبي لاستقلالته

طرابلس - استعرض رئيس الحكومة الليبية الجديدة عبدالمجيد الديببة خلال اجتماعه السبت مع المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا بان كويش المنهجية المتبعة في عملية تشكيل الحكومة، حسبما أفادت بوابة الوسط الليبي.

وأكد الديببة أنه سيرحس من خلال هذه المنهجية على تنفيذ كافة الاستحقاقات المنتظرة من الحكومة وتعزيز حالة السلام والاستقرار والتنمية، معبرا عن تفاؤله بإمكانية توفير الإمكانيات والموارد التي تتمتع بها ليبيا بما يخدم المصلحة الوطنية وينفض الغبار عن الكثير من معالم الحضارة والمدنية التي تأثرت سلبا خلال السنوات الماضية بالأحداث السياسية والأمنية المختلفة.

كما أكد الديببة عزمه على استعادة ليبيا سيادتها الوطنية وامتلاك قرارها الوطني في المستقبل، في رسالة إلى كل الأطراف السياسية التي تتهمه بالانحياز إلى تركيا.

وبحسب بيان للمكتب الإعلامي للديببة تناول اللقاء الجوانب المتعلقة بكيفية الدفع بخارطة الطريق المتفق عليها إلى الأمام، وكذلك مناقشة مخرجات الاجتماعات التي عقدها رئيس الحكومة مع كل من رئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح وأعضاء المجلس والمجلس الأعلى للدولة.

وأعرب عن أمله في تغليب أعضاء مجلس النواب للمصلحة الوطنية من خلال عقد جلسة خاصة مكتملة النصاب للنظر في جدول الأعمال المنتظر إنجازها حسب مخرجات الحوار السياسي. وفي ما يتعلق بملفات التعاون مع

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أكد رئيس الحكومة عزمه على تعزيز التعاون والتنسيق المباشر مع البعثة من أجل تبني إستراتيجية مشتركة في ما يتعلق بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا. من جانبه أعرب المبعوث الأممي عن التزام المنظمة الدولية بدعم السلطة التنفيذية الجديدة في البلاد.

وأبدى كويش «ارتياحه إزاء نية الديببة تشكيل حكومة شاملة واسعة التمثيل، مثنيا على «التزامه بتخصيص 30 في المئة من المناصب الحكومية للنساء بالإضافة إلى إدراج الشباب».

وتشهد ليبيا هذه الأيام انفراجة في أزمته بعد انتخاب ملتقى الحوار يوم 5 فبراير الجاري سلطة تنفيذية موحدة.

## ضغوط الشارع تترك السلطة الجزائرية

التصويت التقليدي، الذي كان يوفر مناخ التجارة الحزبية والنيابية، ولا يستبعد أن تكون جرجرة بعض النواب قريبا إلى القضاء، رسالة غير مباشرة للطبقة الحزبية لمراجعة آليات عملها. والانتخابات التشريعية التي كان مقررا موعدها أساسا في 2022 ستجرى وفق قانون انتخابي جديد، ما يعني أن هذا القانون سيصدر بمرسوم نظرا إلى خيالية في الخفاء لا تعوض بما يتلقاه

مقررا موعدها أساسا في 2022 ستجرى وفق قانون انتخابي جديد، ما يعني أن هذا القانون سيصدر بمرسوم نظرا إلى خيالية في الخفاء لا تعوض بما يتلقاه

مقررا موعدها أساسا في 2022 ستجرى وفق قانون انتخابي جديد، ما يعني أن هذا القانون سيصدر بمرسوم نظرا إلى خيالية في الخفاء لا تعوض بما يتلقاه

مقررا موعدها أساسا في 2022 ستجرى وفق قانون انتخابي جديد، ما يعني أن هذا القانون سيصدر بمرسوم نظرا إلى خيالية في الخفاء لا تعوض بما يتلقاه

بها والتي تمنح المنصب للحزب الحائز على الأغلبية، فإن التوازنات سارت عكس التوقعات تماما، ولم يشكل ظهوره في احتجاجات الحراك، أو انحدره من كتلة ذات أقلية، حرجا للرجل أمام الرأي العام والطبقة السياسية.

وباستثناء بعض النواب الذين تركوا بصمتهم في العهدة النيابية غير المكتملة، فإن الرأي العام في الجزائر، لا يحفظ للغرفة المذكورة بمواقف سياسية أو دفاع عن مصالح الوعاء الذي انتخبهم، رغم حساسية بعض المشاريع والنصوص التي مررتها الحكومة على غرفتهم.

وأثناء اصطدام طلبات السلطة القضائية بمفعول الحصانة النيابية، طرحت بشكل لافت للنقاش السياسي حدود وصلحيات النائب البرلماني، الفصل بين الحماية وبين الانغماس في الفساد، غير أن الهشاشة السياسية والتنظيمية للهيئة أفرغت المسعى من محتواه حتى قبل أن يبدأ.

وتسعى السلطة الجديدة في الجزائر، إلى قطع الطريق على المال السياسي في المؤسسات المنتخبة، عبر إعداد قانون انتخابي جديد، أتاح آليات تبطل مفعول

القاضي بحل الهيئة المذكورة، عكس مشاعر الخيبة التي كانت بادية على ملامح الكثير منهم، كون القرار قطع عنهم أجواء الرفاهية والإمكانيات والحصانة التي كانت تؤمن لهم عدم المساءلة على شبهاة أسالت الكثير من الحبر. ورحب رئيس الغرفة سليمان شنين، في تغريدة له على حسابه الخاص بشبكة تويتر بالقرار، وأعرب عن «سعادته بالفقرة التي قضاه على رأس الهيئة، وتمنى تحفا موقفا لجميع النواب في مسارهم الشخصي والسياسي».

ولم يكن النائب شنين، المنحدر من حركة البناء الوطني الإخوانية، إلى غاية صائفة العام 2019، يعتقد أنه سيصبح رئيسا للغرفة الأولى للبرلمان، غير أن التوازنات التي أفرزها الحراك الشعبي آنذاك، وظهور قيادة العسكر كفاعل أساسي في المشهد الجزائري، قفز به إلى الواجهة بإيعاز من الجنرال الراحل أحمد قايد صالح.

وبين البراماتية الإخوانية والانتهازية السياسية، صار شنين رئيسا للبرلمان، رغم أنه ينحدر من قوة سياسية تمثل أقلية داخل الهيئة التشريعية، وعكس التقاليد المعمول

الخاصة ومراجعة المنظومة المصرفية غير الناجعة في مساهمتها في الاقتصاد الوطني. وذكر بمحدودية التفكير في ما يخص الموارد البشرية الناتجة أساسا عن عدم الاستقرار السياسي وغياب تصورات الأحزاب، وغياب النقاشات العامة حول المسألة والاقتصاد على النقاش في مواضيع تافهة في الشأن السياسي.

وتعيش قطاعات حيوية لاقتصاد تونس في شبه ركود جراء الجائحة الصحية حيث علقت 70 في المئة من الزلّ على نشاطها وتمت إحالة العاملين فيها على البطالة الجزئية أو النهائية. ويحاني قطاع الوصفات، وهو أحد مصادر الدخل الأساسية لاقتصاد البلاد، من حالة شلل تام بسبب توقف النشاط المنجمي لفترات طويلة جراء احتجاجات طالبي الشغل.

وسجّل قطاع الخدمات المسوقة، الذي يضم السياحة ونشاط المطاعم والنزل والمقاهي، أقسى نسبة هبوط في النشاط بتراجع قدر بـ13.3 في المئة على مدار سنة كاملة، يليه قطاع الصناعات المعملية الذي تراجع 9.3 في المئة ثم قطاع الصناعات غير المعملية الذي سجل تراجعا بنسبة 8.8 في المئة مقابل نمو نسبته 4.4 في المئة للقطاع الزراعي الذي يعد النشاط الوحيد الذي يعرف نموا إيجابيا العام الماضي.

وأشار هشام العجوني، عضو اللجنة المالية والتخطيط والتنمية في البرلمان في تصريح لـ «العرب»، إلى أن «الأزمة الصحية ساهمت في ارتفاع عدد المعطلين»، لافتا إلى أن «الاقتصاد التونسي الذي رافق كل الحكومات السابقة غير قادر على خلق الثروة».

# معضلة البطالة المتواصلة في تونس تتجاوز كل الحدود

وهي من أكبر المعدّلات في البلاد كما تسجل نسبة الفقر 17.8 في المئة، وزادت تداعيات وباء كوفيد - 19 من شدة الأزمة الاقتصادية بخسارة الآلاف من الوظائف وفقدان العديد من العائلات لموارد رزقها.

ودعا إلى «ضرورة التفكير بجديّة في تحقيق الاستقرار السياسي برؤية واضحة وإعادة الثقة للشباب، ورفع نسق التنمية في المناطق المهمّشة». وتتجاوز نسبة البطالة في ولاية (محافظة) تطاوين (جنوب) 30 في المئة

وربط العجوني حلحلة الأزمة بتوفير الاستقرار السياسي والحكومي المفقود منذ عشر سنوات، فضلا عن إيفاء الدولة بتعهداتها واستئناف نشاط مواقع الإنتاج على غرار شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي.

## الغنوشي يلعب دور «الحكيم» للتغطية على دوره في إشعال الأزمة

عزلته من منصب رئاسة البرلمان، فيما يواجه زعيم النهضة أيضا داخل حزبه انتقاداته لسياساته ورفضاً لاستمراره في رئاسة الحزب لسنوات. وقبل يومين وقع أكثر من مئة عضو على وثيقة سحب الثقة من الغنوشي في محاولة لعزله من منصبه بسبب تماديه في ممارساته غير القانونية وتعدد خروقاته على رأس مؤسسة البرلمان.

وعلى وقع تزايد التزم والاستياء من أداء الغنوشي تحرك كتل برلمانية إلى جانب الحزب الدستوري الحر لجمع أكبر عدد من توقيعات النواب لإمضاء عرضة جديدة تهدف لسحب الثقة من زعيم حركة النهضة وعزله من رئاسة البرلمان. ووصف العجوني الغنوشي بـ«الرئيس الكارثة»، مشيرا إلى أنه تعسف على النظام الداخلي وطوع الإجراءات لخدمة أجندة حزبه وحلفائه الإسلاميين.

ويطلب تمرير لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان إلى الجلسة العامة توقيع 73 نائبا، فيما تتطلب الموافقة عليها تصويت 109 نواب.

تعيش أزمات كثيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي، ولكنها بحاجة لما هو أهم وهو التهفة وتنمية روح التضامن الوطني. لكن ممثلين وسياسيين يرون أن الغنوشي سبب رئيسي في تفاقم الأزمة السياسية التونسية، معتبرين أن استمراره في رئاسة البرلمان يزيد من الاضطرابات ويعمق الخلافات بين الأطراف السياسية الفاعلة.

وتابع العيادي أن المبادرة «تأمل من رئيس الدولة وباعتباره رمز وحدتها أن يسعى إلى تاليف وجمع كلمة التونسيين وبث الروح الوطنية في هذه اللحظة العسيرة من تاريخ التجربة التونسية»، مؤكدا أن «هذه المبادرة تأتي للبحث عن توافقات ضرورية لحل الأزمة السياسية التي تمثل عائقا أمام أي حل لبقية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد».

وأضاف أن «في هذه المبادرة دعوة إلى الرشد والتعقل والحكمة ووقف سير البلاد نحو الهاوية».

تونس - في محاولة للخروج من عزلته المتفاقمة وإنقاذ شعبه المتأكلة كثف زعيم حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي مؤخرا من طرح المبادرات لحل الأزمة السياسية العميقة، فيما يحمله سياسيون ومراقبون مسؤولية اتساع الأزمة في تونس. وفي هذا الإطار طرح الغنوشي السبت مبادرة لحل الأزمة السياسية بالبلاد بعد مبادرات مماثلة طرحها في محاولات للظهور كرجل إقناع لترميم شعبيته المتراجعة.

وتتواصل في تونس أزمة التعديل الحكومي بين رئيسي الحكومة هشام المشيشي المدعوم من قبل حركة النهضة ورئيس الجمهورية قيس سعيد منذ نحو شهر. وقال الناطق باسم النهضة فتحي العيادي إن الغنوشي «وجه السبب رسالة إلى الرئيس قيس سعيد يدعو فيها إلى التفضل بعقد لقاء ثلاثي (بين رئاسات البرلمان والجمهورية والحكومة) بهدف حل الأزمة السياسية». وأضاف العيادي أن «مبادرة الغنوشي تأتي تقديرا منه بان البلاد

خلد هديوي

ارتفعت نسبة البطالة في تونس مجددا مع نهاية السنة الماضية، وسط انكماش اقتصادي مقلق وأزمة سياسية خانقة منهكة في الصراعات، فيما أهملت مشاغل التونسيين الحقيقية المتعلقة بالتشغيل والتنمية. وأظهرت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الرابع من سنة 2020، أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 725.1 ألف عاطل عن العمل من مجموع السكان النشيطين مقابل 676.6 ألف عاطل عن العمل تم تسجيلهم خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020، لترتفع بالتالي نسبة البطالة إلى 17.4 في المئة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2020، مقابل 16.2 في المئة في الثلاثي الثالث.

وبلغت نسبة البطالة لدى الذكور 14.4 في المئة مسجلة ارتفاعا بـ0.9 نقطة، فيما قدرّت لدى الإناث بـ24.9 في المئة بارتفاع بـ2.1 نقطة خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020.

وفسر وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمن تفاقم نسبة البطالة بـ«تعطل محركات التشغيل المدفوعة بعودة إلى ضعف تبعات لفتشي جائحة كورونا».

وأوضح عبد الرحمن في تصريح لـ «العرب»، أن «تراجع التشغيل في الوظيفة العمومية يعود إلى ضعف الدولة والاقتصاد المزوم وضعويات كبيرة لدى المؤسسات، فضلا عن محرك النمو الاقتصادي الذي لا يحفز على التشغيل، وتعطل المبادرات الخاصة لعدم وجود مناخ إجرائي (قانوني) ومصرفي (البنوك)».

الإنتداب حق